



ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- تقرير الاستثمار العالمي 2008
- الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي واتجاهاته في الدول العربية وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2008
- صندوق النقد الدولي يشيد بدور دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد العالمي
- مؤشر سهولة أداء الأعمال 2009
- مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2008

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية
ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت،
دولة الكويت
هاتف: +965 24959555/000 - فاكس: +965 24959596/7
بريد إلكتروني: operations@dhama.org
www.dhama.org

المكتب الإقليمي: الرياض
ص.ب: 56578 - الرياض 11564
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 14789280 - 14789270 +966
فاكس: 14781195 +966
بريد إلكتروني: riadhoffice@dhama.org

3	الافتتاحية
4	أنشطة المؤسسة
5	تقارير دولية
13	مقالات
14	مؤشرات

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

- وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين. يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية. وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولتختلف دول العالم.
- ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.
- وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وخصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية. وتملك حصصاً فيها وتأسس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى. وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة. تفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو الخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات. ضمن مهام أخرى. إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية. إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها. تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة. اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	سعادة الأستاذ / عدنان عيسى الخضير
عضواً	سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنيبش
عضواً	سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامسي
عضواً	سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
عضواً	سعادة الدكتور / علي عبد العزيز سليمان
عضواً	سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن
عضواً	سعادة الأستاذ/ محمد جحدو

المدير العام:

المدير العام الحالي للمؤسسة سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم



تقرير الاستثمار العالمي 2008

الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية فقد رجح التقرير أن تحافظ على استقرارها إلى حد كبير.

وتناول محور التقرير "الشركات عبر الوطنية وخطبات البنية التحتية"، الدور الهام الذي تقوم به هذه الشركات في تعزيز التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار. وأكد على أهمية تشجيع مساهمات هذه الشركات في إدخال تحسينات هائلة على البنى التحتية في الدول النامية والأقل نمواً بما ينسجم مع خطط التنمية الوطنية.

كما أكد التقرير على ضرورة التزام المجتمع الدولي بالمسؤوليات الملقاة على عاتق مؤسساته الرسمية تجاه البنى التحتية في الدول النامية وخاصة الدول الأقل نمواً والتي حظيت باهتمام متدن في مجال الاستثمارات الموجهة إلى مشاريع البنى التحتية فيها، ومساعدة حكومات تلك الدول على تمويل ووضع وتنفيذ الخطط اللازمة، لتحقيق الفائدة القصوى من التمويل المتاح. وشددوا على أهمية إشراك الشركات عبر الوطنية بشكل أكبر وبخاصة من خلال عقد شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص. وأشار إلى أن تعزيز القدرات المؤسسية المتصلة بالبنى التحتية هو مطلب رئيسي في العديد من الدول ويستوجب منحه أولوية الاهتمام. وأن مثل هذه الخطوات العملية من شأنها المساهمة في إيجاد بيئة أكثر ملاءمة وخصيصة لاستثمارات الشركات عبر الوطنية في البنى التحتية، وسيساعد الدول على المضي قدماً نحو تحقيق أهدافها التنموية.

وخلص التقرير إلى أن مواجهة تحديات البنى التحتية في البلدان النامية المصيبة للاستثمار يتطلب جهوداً متضافرة ومتعاونة تجمع بين الإدارة الرشيدة وتطوير القدرات المؤسسية والمهارات اللازمة على كافة المستويات الحكومية لوضع السياسات الملائمة وصياغة أطر العمل التخطيطي والتنظيمي السليم.

والله ولي التوفيق...

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

بتفويض من الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد). رعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في 24 سبتمبر 2008. مؤتمراً صحافياً لإطلاق تقرير الاستثمار العالمي 2008 بالتزامن مع إطلاقه في عدة عواصم مختارة من العالم. وتصادف إطلاق التقرير. هذا الحدث السنوي الهام. وسط أجواء من التوتر وتضارب التوقعات حول مصير عالم المال والأعمال العالمي مع اقتراب نهاية عام وبداية آخر جديد.

وبالمقابل، نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول المتقدمة، بمعدلات تجاوزت التدفقات الواردة إليها بنحو 445 مليار دولار في عام 2007. وقد احتفظت الولايات المتحدة بمركزها كأكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر. كما تزايدت أهمية البلدان النامية كمصادر للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث بلغت التدفقات الصادرة زورتها بقيمة 253 مليار دولار. كنتيجة للتوسع الخارجي للشركات الآسيوية عبر الوطنية. ومن بين البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية، برزت الصين وهونغ كونغ وروسيا كأكثر ثلاثة مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر.

من جهة أخرى، سجلت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود مستويات غير مسبوقة. لتعكس استمرار التوجه نحو دمج الشركات كأحد أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وقد بلغت قيمة هذه الصفقات 1637 مليار دولار أي بزيادة نسبتها 21% عن المستوى القياسي المحقق في العام 2000. كما ازدادت العمليات التي شملت صناديق الأسهم الخاصة بمقدار الضعف تقريباً لتبلغ 461 مليار دولار وهو رقم قياسي آخر يمثل أكثر من ربع قيمة هذه الصفقات في كل أنحاء العالم. وبرزت صناديق الثروة السيادية كمؤسسات استثمار مباشرة كأحد الملامح الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً.

وقد أدى تباطؤ النمو الاقتصادي والاضطراب المالي العالمي إلى حدوث أزمات سيولة في أسواق المال والفروض في كثير من الدول المتقدمة ما انعكس على أنشطة عمليات الاندماج والشراء التي أخذت تنبسطاً بشكل ملحوظ. ووفقاً لتقديرات الأكتاد، من المتوقع أن تبلغ قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 1600 مليار دولار في عام 2008، منخفضة بنسبة 10% عن مستواها للعام 2007. أما تدفقات الاستثمار

تناول تقرير الاستثمار العالمي 2008 موضوع "الشركات عبر الوطنية وخطبات البنية التحتية". في ضوء تزايد أهمية دور هذه الشركات في ضخ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم. ومن أهم الملامح التي أبرزها التقرير، ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصعيد العالمي في عام 2007 بنسبة 30% إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق لتبلغ 1833 مليار دولار، متجاوزة بذلك الرقم القياسي الذي سبق تسجيله في العام 2000، بنحو 400 مليار دولار. وذلك بالرغم من الأزمات المالية الائتمانية التي عصفت بالعالم مع النصف الثاني من عام 2007. ما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي لينذر بانخفاضات متوقعة في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008.

وبلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة 1 248 مليار دولار، حيث حافظت الولايات المتحدة على تصدرها للدول المضيفة لتتها المملكة المتحدة وفرنسا وكندا وهولندا. كما حققت الدول النامية أعلى مستويات لها على الإطلاق (500 مليار دولار) بزيادة 21% عن مستواها في عام 2006. وفي حين استأثرت دول جنوب آسيا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأوقيانيا بنصف إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية، سجلت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أعلى معدلات نمو للتدفقات بنسبة 36%. أما بالنسبة للتدفقات المنجحة إلى غرب آسيا فقد حققت نمواً في السنوات الأخيرة تجاوز تلك المتجهة إلى أفريقيا منذ عام 2004. علماً بأن الاستثمارات في أفريقيا كذلك بلغت مستويات مرتفعة تاريخياً. أما أقل البلدان نمواً فقد جذبت استثمارات بقيمة 13 مليار دولار في عام 2007 وهو ما يمثل رقماً قياسياً أيضاً.

أنشطة المؤسسة

عمليات الضمان:

على صعيد عمليات تأمين ض على صعيد عمليات تأمين ائتمان الصادرات. خلال الربع الثالث من عام 2008، أي خلال الفترة 01/07/2008 إلى 30/09/2008، استلمت المؤسسة (47) طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة. كما أبرمت خلال الفترة (10) عقود تأمين بلغت قيمتها نحو 10,797 مليون دولار أمريكي.

أما على صعيد عمليات ضمان الاستثمار، فقد استلمت المؤسسة خلال الفترة ذاتها طلباً لضمان استثمارات في دولتين عربيتين بقيمة إجمالية قدرها 30 مليون دولار في قطاعي الخدمات والنفط. كما تم إبرام عقدي تأمين بقيمة 69,2 مليون دولار أمريكي لتنفيذ مشروعين في دولتين عربيتين في قطاعي العقار والنفط.

● الجهود التسويقية لخدمات الضمان:

قامت المؤسسة بجهود تسويقية مكثفة خلال الربع الثالث من العام، شملت زيارات ميدانية للعديد من المستثمرين والشركات المصدرة والمؤسسات التمويلية في (6) دول عربية هي تونس، البحرين، سوريا، الإمارات، ولبنان، علاوة على تغطيتها المستمرة للشركات المصدرة والمستثمرة العاملة في دولة المقر (الكويت). وعلى صعيد الجهود التسويقية المتمثلة في الحملات البريدية، أطلقت المؤسسة حملة بريدية بغرض التعريف بخدماتها المتاحة نحو المصدرين القطريين. وعلى صعيد اهتمام المؤسسة بتطوير الجهود التسويقية من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية، شاركت المؤسسة في اجتماعات Credit Alliance السنوية التي تم عقدها هذا العام خلال شهر يوليو (تموز) من العام.

● الاتفاقيات الثنائية:

وقعت المؤسسة اتفاقية تعاون مشترك مع الشركة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال شهر سبتمبر (أيلول) من هذا العام.

● إصدارات المؤسسة:

أصدرت المؤسسة العربية لضمان

القطرية، وبعض المؤشرات الدولية المتخارة الأخرى التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببيئة الاستثمار، وبخاصة مؤثر سهولة أداء الأعمال Ease of Doing Business الذي يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي.

في الجزء الثاني من التقرير تم تناول محور "قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية". انسجاماً مع توصيات القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت المرحلة الأولى منها في جنيف عام 2003 والمرحلة الثانية في تونس عام 2005، حيث أكدت القمة على ضرورة وضع مؤشرات مناسبة وخطوط أساس لتوضيح حجم الفجوة الرقمية وأبعادها الوطنية والإقليمية والدولية. كما أكدت على إجراء تقييم دوري للفجوة الرقمية، وتتبع التقدم العالمي في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. كما يتوافق محور التقرير مع مؤتمرات "تليكوم أفريقيا" الذي يركز على تطورات الفجوة الرقمية في القارة الأفريقية (تضم تسع دول عربية أعضاء المؤسسة) المنعقد في مصر خلال شهر مايو 2008. ومن ثم، كان لابد من دراسة أوضاع قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المنطقة العربية في محاولة للوقوف على التطورات التي طرأت على أنظمتها واستراتيجياتها في الآونة الأخيرة.

كما يشمل هذا الجزء تطورات الأداء العالمي الاقتصادي، الاتجاهات الدولية للاستثمار، تقديرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مستجدات صناعة الضمان محلياً وعالمياً، وأخيراً استعراضاً تفصيلياً لأنشطة المؤسسة المتعلقة بعمليات الضمان والأنشطة المكملة والخدمات المساندة لها.

من ناحية أخرى، يقدم التقرير الحالي للعام الثاني على التوالي، جزءاً إحصائياً مستقلاً بذاته لكل دولة عربية، يتضمن لمحة عن أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقاً لأحدث البيانات، حيث تم إدراجها في الجزء الإحصائي لجداول التقرير، كما تم تحميلها على الموقع الشبكي للمؤسسة، ويتضمن الجزء الإحصائي أقساماً مختلفة من أهمها بعض البيانات الاقتصادية والتعريفية الأساسية عن قطر، تدفقات الاستثمارات العربية والأجنبية

الاستثمار وائتمان الصادرات تقريرها السنوي "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007". ويمثل هذا الإصدار المسح السنوي الثالث والعشرون منذ التقرير الأول الصادر منذ عام 1985، وهو التقرير العربي الوحيد الذي يتم إعداده استناداً إلى مسوحات سنوية تجريها المؤسسة بالتعاون مع جهات الاتصال القطرية المعتمدة في الدول العربية الأعضاء، ومن ثم يستعرض نتائجها التي تعكس في نهاية المطاف مناخ الاستثمار الواقعي السائد في الدول العربية بكافة المستجدات المتعلقة بمكوناته ضمن بيئة العمل والاستثمار، مظاهر التحسن والتراجع والجهود المبذولة في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تسويق الدول العربية كدول جاذبة للاستثمار، سعياً لاستقطاب المزيد من تدفقاته العربية والعالمية.

يستقي التقرير بياناته بشكل رئيسي من جهات الاتصال القطرية المعتمدة في الدول العربية الأعضاء، وفي حالة عدم توفر أي من البيانات المطلوبة، يتم استكمالها من قواعد البيانات المتضمنة في التقارير الدولية والدراسات الصادرة عن مراكز البحوث والمؤسسات المختصة.

يتكون التقرير من جزئين رئيسيين، **يعكس الأول** منهما المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الوطن العربي بما تتضمنه من تطورات سياسية تشمل: الأوضاع الداخلية، مظاهر العمل العربي المشترك، العلاقات العربية على المستوى البيئي والإقليمي والدولي، إضافة إلى التطورات المتعلقة بالصراع التاريخي العربي-الإسرائيلي. كما يتناول هذا الجزء التطورات الاقتصادية من حيث: معدلات النمو، التوازن الداخلي والخارجي، معدلات التضخم، أسعار الصرف وأبرز المستجدات في أسواق المال العربية، ويستعرض حجم التدفقات الاستثمارية العربية البينية وتقديرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة، وحركة التجارة العربية البينية والخارجية والتطورات في البيئة التشريعية ومكونات الاقتصاد الجديد القائم على تقنيات المعلومات والاتصالات، إضافة إلى استعراض الجهود الترويجية القطرية، تصنيف الدول العربية في مؤشرات التقييم السيادي، مؤشرات المخاطر



المستجدات والتطورات وباستمرارية التواصل مع قراء التقرير وكافة المعنيين به، تم تحميل استمارة استبيان على الموقع الشبكي للمؤسسة. بغرض مسح آراء القراء وهيئات الاستثمار في الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية، بهدف تحسين التقرير وتطويره.

كما تم توزيع التقرير على الجهات المختصة في الدول الأعضاء وعلى المؤسسات الإقليمية والمستثمرين ورجال الأعمال ووسائل ومراكز البحوث والدراسات في المنطقة العربية وخارجها. وتحميل التقرير على الموقع الشبكي للمؤسسة بهدف إتاحة الفرصة للجهات والأشخاص المهتمين للاطلاع على التقرير. وإيماناً من المؤسسة بأهمية مواكبة

المباشرة الوافدة إليه، رسومات بيانية توضح أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأونة الأخيرة، جداول لأكبر صفقات الاندماج والتملك التي تمت خلال العام 2007، جداول بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المعلن عنها خلال العام 2007، بما في ذلك أهم الفرص الاستثمارية المتاحة، بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى ذات الصلة.

تقارير دولية:

الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي واتجاهاته في الدول العربية وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2008

المباشر الواردة إلى الدول المتحولة أو الانتقالية (جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة) ارتفاعاً قوياً، إذ زادت بنسبة 50٪ لتصل إلى 86 مليار دولار في عام 2007.. وبالتالي فإن هذه المنطقة قد شهدت سبع سنوات من النمو المتواصل.

كما سجلت التدفقات الصادرة من الدول المتحولة ارتفاعاً قوياً لتصل إلى 51 مليار دولار، أي أكثر من ضعف المستوى الذي بلغته في عام 2006، ومن بين الدول النامية والاقتصادات المتحولة، كانت أكبر الدول المضيفة هي الصين وهونغ كونغ وروسيا.

وقد أرجع التقرير أهم دوافع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2007، إلى تواصل ارتفاع أسعار النفط والغاز والمعادن والسلع الأساسية، زيادة قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وخاصة في الدول النامية والاقتصادات الانتقالية، استمرار التوسع الخارجي لأكبر الشركات عبر الوطنية، تحسن بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار حول العالم، ظهور صناديق الثروة السيادية كجهات فاعلة جديدة، وتواصل ارتفاع العائد على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث مثلت الأرباح المعاد استثمارها ما نسبته 30٪ من الإجمالي العالمي الوارد وخاصة في الشركات الأجنبية التابعة العاملة في الدول النامية، وفيما يلي نستعرض أهم الدوافع:

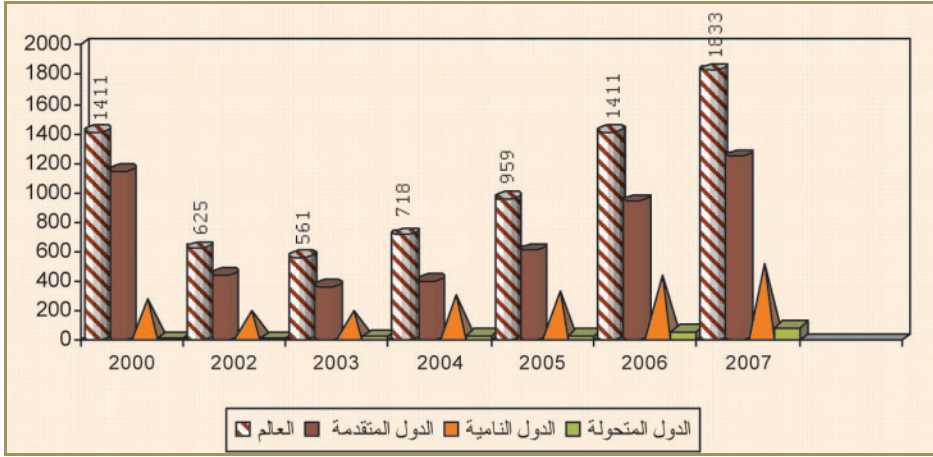
أظهر تقرير الاستثمار الدولي 2008 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) أن الاستثمار الأجنبي المباشر ربما بلغ ذروته في عام 2007، حيث نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً خلال عام 2007 وللعام الخامس على التوالي بمعدل بلغ 30٪ لتصل إلى 1833 مليار دولار مقارنة بنحو 1411 مليار دولار في عام 2006 بما يتجاوز المستوى القياسي الذي بلغته في عام 2000 بنحو 400 مليار دولار، وذلك على الرغم من الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني من عام 2007، وبحسب البيانات الواردة في التقرير شهدت المجموعات الاقتصادية الرئيسية (الدول المتقدمة، النامية والاقتصادات الانتقالية) نمواً مستمراً في التدفقات الواردة إليها، حيث بلغت حصة الدول المتقدمة حوالي 1248 مليار دولار (ما نسبته 68,1٪ من الإجمالي) وحصة الدول النامية حوالي 499,7 مليار دولار (ما نسبته 27,3٪) ودول الاقتصادات المتحولة حوالي 85,9 مليار دولار (ما نسبته 4,7٪) في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات حوالي 72,1 مليار دولار لتحقيق بذلك نسبة بلغت 3,9٪ من الإجمالي.

زيادة بنسبة 21٪ عن مستواها في عام 2006، واجتذبت أقل الدول نمواً ما قيمته 13 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007، وهو رقم قياسي أيضاً، وفي الوقت نفسه، ظلت الدول النامية تكتسب أهمية كمصادر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الصادرة منها لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 253 مليار دولار، الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية إلى التوسع الخارجي للشركات عبر الوطنية الآسيوية. كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي

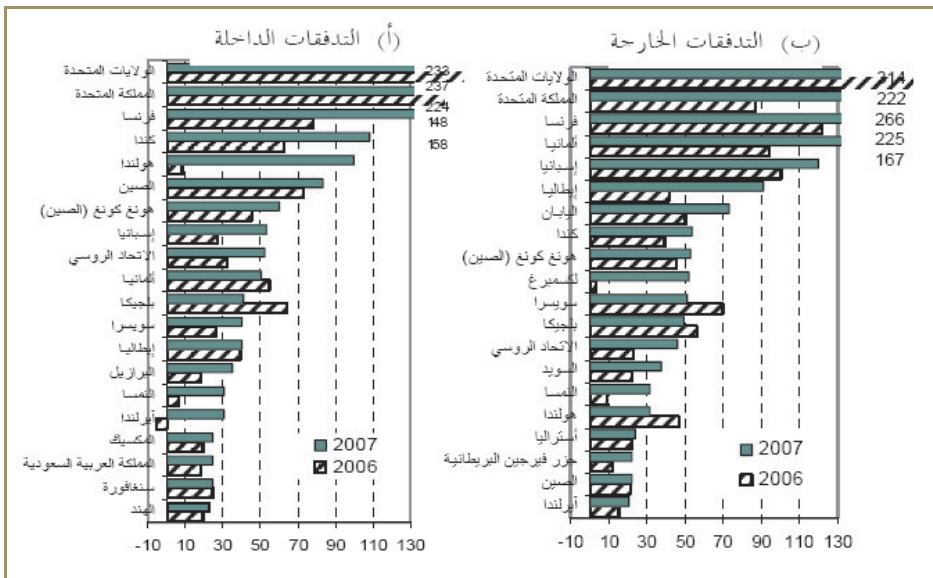
وبينما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة 1248 مليار دولار، حافظت الولايات المتحدة على مركزها كأكبر الدول المضيفة، تليها المملكة المتحدة وفرنسا وكندا وهولندا، وكان الاتحاد الأوروبي أكبر المناطق المضيفة، حيث اجتذب قرابة ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المتقدمة.

وفي الدول النامية، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أعلى مستوياتها على الإطلاق 500 مليار دولار - أي

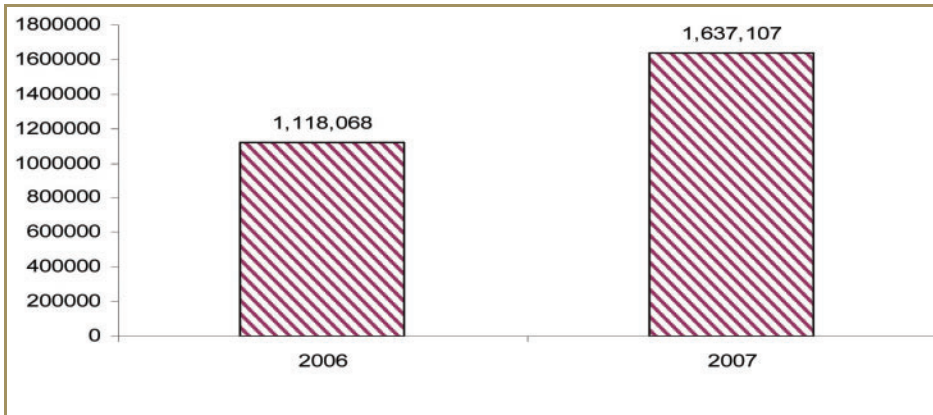
تدفقات قياسية في عام 2007 لجميع التجمعات الاقتصادية الرئيسية



أكبر عشرون دولة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر عالمياً 2007



قيمة عمليات الاندماج والتملك خلال عامي 2006 و 2007



المصدر: الانكناد، تقرير الاستثمار العالمي 2008، "الشركات عبر الوطنية وخدمات البنية التحتية".

ارتفاع وتيرة عمليات الاندماج والتملك:

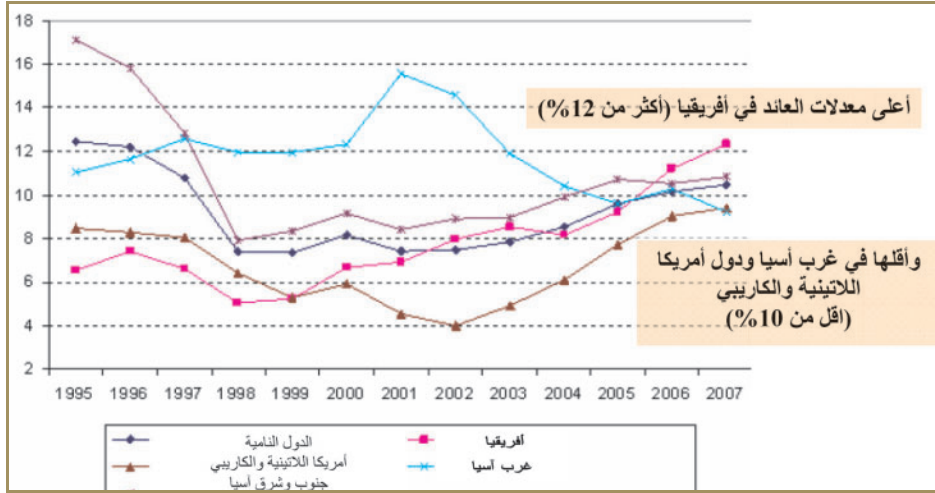
أسهم الدمج المتواصل للشركات عن طريق عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود إسهاماً كبيراً في الارتفاع القوي الذي سجّله الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم. ففي عام 2007، بلغت قيمة هذه الصفقات 1637 مليار دولار، وهو مستوى يزيد بنسبة 21٪ عن المستوى القياسي السابق المسجل في عام 2000، وبنحو 46,4٪ عن مستواها للعام 2006. وقد بلغ نصيب الدول العربية منها كباقي نحو 17,5 مليار دولار مقابل 18,2 مليار دولار، في حين بلغ نصيبها كمشتري نحو 43,7 مليار دولار مقابل 45,9 مليار دولار. وقد بلغ إجمالي عمليات الاندماج والتملك عالمياً خلال فترة النصف الأول من العام 2008، نحو 621 مليار دولار بلغت حصة الدول العربية منها كباقي نحو 30,4 مليار دولار أو ما نسبته 4,9٪ وكمشتري نحو 26 مليار دولار أو ما نسبته 4,2٪.

وبالتالي فإن الأزمة المالية، التي بدأت بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة، لم يكن لها أثراً سلبياً على عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود عالمياً في عام 2007، بل على النقيض من ذلك، فإن النصف الأخير من عام 2007 شهد إبرام بعض الصفقات الضخمة، بما في ذلك قيام مجموعة مصارف تضم مصرف اسكتلندا الملكي (Royal Bank of Scotland) وفورتيس (Fortis) وسانتاندير (Santander) بشراء شركة BN-AMRO Holding NV في صفقة بلغت قيمتها 98 مليار دولار - وهي أكبر صفقة في تاريخ العمليات المصرفية - وقيام شركة ريو تينو (Rio Tinto) (المملكة المتحدة) بشراء شركة ألكان (Alcan) (كندا).

تواصل زيادة العائدات المعاد استثمارها:

وقد ساهم في هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى حد كبير، النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً وأداء الشركات القوي في العديد من أنحاء العالم خلال عام 2007، حيث شكّلت العائدات المعاد استثمارها قرابة 30٪ من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وذلك نتيجة لتزايد أرباح الشركات التابعة الأجنبية، ولا سيما العاملة في الدول النامية، وهو ما يعكسه الرسم البياني المتعلق

معدلات العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر في أقاليم الدول النامية % خلال 1995-2007



المصدر: الانكناد، تقرير الاستثمار العالمي 2008، "الشركات عبر الوطنية وخدمات البنية التحتية".

محور التقرير: الشركات عبر الوطنية وخدمات البنية التحتية:

اتخذ تقرير الاستثمار العالمي في طبعته الحالية للعام 2008 محورا رئيسيا له ركز فيه على دور الشركات عبر الوطنية في مجال مشاريع البنية التحتية حول العالم وخاصة في الدول النامية والأقل نمواً تحت عنوان "الشركات عبر الوطنية وخدمات البنية التحتية" وقد أفرد له الجزء الثاني (الفصل الثالث والرابع والخامس)، نظرا لما تلعبه البنية التحتية من دور متزايد الأهمية في التجارة

السنوات الأخيرة، ففي عام 2007، اقتصر أصول هذه الصناديق المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر على ما نسبته 2% فقط من مجموع أصولها، ولكنها، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، استثمرت 31 مليار دولار أو ما يعادل 79% من إجمالي استثماراتها في الخارج على مدى العقدين الماضيين، والتي بلغت مليار دولار. وفي حين استثمرت تلك الصناديق 75% من إجمالي استثمارها الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، وخاصة في قطاع الخدمات، ظلت استثماراتها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية عند مستويات محدودة للغاية.

تعهدات (ارتباطات) الاستثمار الأجنبي موزعة حسب القطاعات الفرعية للبنية التحتية في مجموعة الدول النامية والانتقالية ومجموعة الدول الأقل نمواً 1996 - 2006

القطاعات الفرعية للبنية التحتية	القيمة	حصة القطاع الفرعي في نصيب الدول النامية والانتقالية	القيمة	حصة القطاع الفرعي في نصيب الدول الأقل نمواً	حصة الدول الأقل نمواً من الاستثمار الأجنبي كنسبة من نصيب الدول النامية والانتقالية
	مليون دولار	%	مليون دولار	%	%
إجمالي القطاعات	264004	100	13012	100	4.9
الطاقة	108562	41.1	4569	35.1	4.2
الاتصالات	100229	38.0	6394	49.1	6.4
النقل	44611	16.9	2017	15.5	4.5
المياه والصرف الصحي	10602	4.0	32	0.2	0.3

المصدر: الانكناد، تقرير الاستثمار العالمي 2008، "الشركات عبر الوطنية وخدمات البنية التحتية".

بالبنى التحتية مطلباً رئيسياً في الكثير من الدول ويجب على المانحين إيلاءه أولوية الاهتمام. ويؤكد التقرير على الحاجة الملحة لبناء القدرات على كافة المستويات الحكومية لوضع السياسات الملائمة وأطر العمل التخطيطي والتنظيمي. وبهدف تحقيق المنافسة العادلة، تصميم وتمويل المشاريع الضخمة، إدارة طرح المناقصات، مراقبة الأداء، إنفاذ العقود والقوانين.. الخ. وتعتبر أقل الدول نمواً أكثر الدول حاجة لمثل هذه المتطلبات، كونها لم تجذب سوى 5% فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر في البنى التحتية خلال السنوات العشر الماضية حتى العام 2006.

● قد تحتاج مؤسسات التمويل التنموية الثنائية والدولية القيام بدور أكبر وأوسع في مجال التخفيف من درجة المخاطر المصاحبة لمثل هذه المشاريع.

وقد سرد التقرير أهم ما توصل إليه من نتائج واقتراحات عملية بشأن حفز مشاريع البنى التحتية في الدول النامية والأقل نمواً كما يلي:

● دعا التقرير المجتمع الدولي لاحترام الالتزامات الملقاة على عاتق مؤسساته الرسمية الداعمة، جأه البنى التحتية وإلى مساعدة الحكومات على وضع وتمويل وتنفيذ الخطط اللازمة للاستفادة من التمويل المتاح.

● بالنظر إلى الدور الهام الذي يمكن للشركات عبر الوطنية القيام به، يتعين توجيه الجهود لإشراكها بشكل أكبر في عمليات التخطيط التنموية، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبوضع السياسات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار المباشر في البنى التحتية.

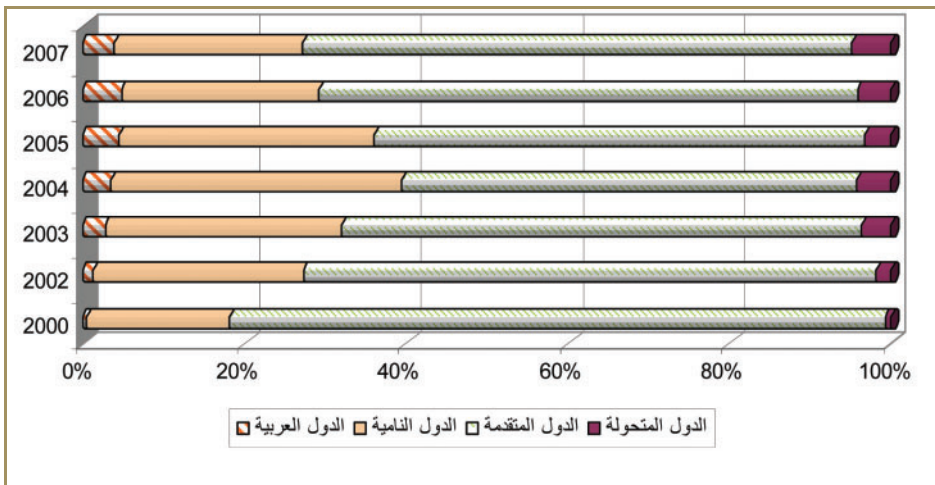
● يعتبر تعزيز القدرات المؤسسية المتصلة

الدولية والاستثمار حول العالم. فلا يمكن للدول النامية الانخراط في الاقتصاد العالمي وتصدير منتجات بأسعار تنافسية دون ما يكفي - وفي الغرض من ناحية الجودة - من الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات النقل والوصول إلى مياه الشرب على نطاق واسع. ومن ثم، فإنه من الأهمية بمكان تعزيز مساهمات الشركات عبر الوطنية، ولكن بطريقة تتفق وخطط التنمية الوطنية، وخاصة في أقل الدول نمواً.

وفي هذا الصدد، لفت التقرير الانتباه إلى أن أقل الدول نمواً، رغم احتياجاتها الهائلة إلى تحسينات في مجال البنى التحتية، لا تزال تتلقى مساهمات متدنية للغاية من الشركات عبر الوطنية، لدرجة أن حصتها من بين جميع الاقتصادات النامية، في تعهدات الاستثمار الأجنبي لأغراض مشاريع البنى التحتية لا تتجاوز نسبة 5% في الفترة 1996-2006، منها فقط 0,25% تم توجيهها إلى مشاريع مياه الشرب.

ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى/ الصادر من الدول العربية عام 2007 وفق تقرير الاستثمار العالمي 2008

تطور حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً 2000 - 2007



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2008، "الشركات عبر الوطنية وخدمات البنية التحتية".

الواردة إلى (13) دولة عربية، حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى عربياً والثامنة عشر

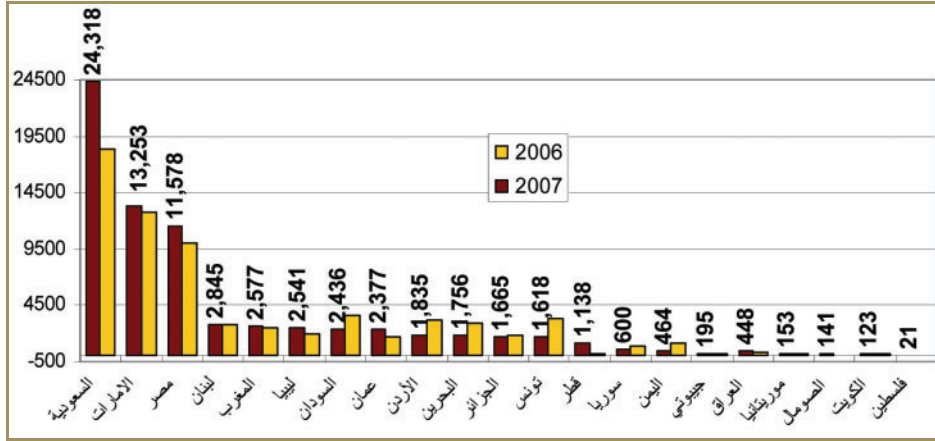
تعزى الزيادة في إجمالي التدفقات الواردة إلى الزيادة الملحوظة التي شهدتها التدفقات

تطور محدود في التدفقات الواردة إلى الدول العربية:

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية في عام 2007 للعام الثامن على التوالي وفقاً لتقرير الاستثمار الدولي 2008 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد). وحسب البيانات التفصيلية، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية (21 دولة شملها التقرير) خلال عام 2007 نحو 72,1 مليار دولار مقابل 67,9 مليار دولار عام 2006، بزيادة محدودة بلغت نسبتها 6,2%. وعلى الرغم من تلك الزيادة، تراجعت حصة الدول العربية من هذه التدفقات إلى ما نسبته 3,9% من الإجمالي العالمي. بعد أن شهدت السنوات الست السابقة إجمالاً تصاعدياً لحصة الدول العربية في الإجمالي العالمي من 0,4% عام 2000 إلى نحو 4,8% للعامين 2005 و 2006.



تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية



المصدر: الانكثاد، تقرير الاستثمار العالمي 2008. "الشركات عبر الوطنية وخدمات البنية التحتية".

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة
من التكوين الرأسمالي 2006 - 2007

الدول	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد/ إجمالي تكوين رأس المال الثابت %	السنة
الكويت (0,8%) وقطر (1%) وفلسطين (2%) والجزائر (6%) والعراق (6%) وسوريا (8%) والمغرب (13%) وعمان (17%) والصومال (20%) وموريتانيا (20%)	أقل من أو = 20%	2006
ليبيا (23%) واليمن (28%) والإمارات (30%) والسعودية (30%) وتونس (46%) ومصر (50%) والسودان (46%)	21% - 50%	
لبنان (67%)	51% - 75%	
الأردن (85%) والبحرين (92%)	76% - 100%	
جيبوتي (108%)	أكبر من 100%	
الكويت (0,8%) وفلسطين (2%) وقطر (5%) والجزائر (5%) والعراق (6%) وسوريا (10%) واليمن (10%) والمغرب (12%) وموريتانيا (19%) وتونس (20%)	أقل من أو = 20%	2007
السودان (23%) وليبيا (25%) والصومال (26%) الإمارات (27%) والسعودية (30%) وعمان (40%) ومصر (43%) والأردن (43%) والبحرين (45%)	21% - 50%	
لبنان (64%)	51% - 75%	
لا يوجد	76% - 100%	
جيبوتي (121%)	أكبر من 100%	

المصدر: الانكثاد، تقرير الاستثمار العالمي 2008. "الشركات عبر الوطنية وخدمات البنية التحتية".

عالميا في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر متقدمة من المرتبة العشرين للعام 2006، حيث نمت التدفقات الواردة إليها بمعدل 33% لتصل إلى 24,3 مليار دولار عام 2007. وحلت الإمارات في المرتبة الثانية، حيث ارتفعت التدفقات الواردة إليها بدرجة محدودة بما نسبته 3% لتبلغ ما قيمته 13,3 مليار دولار، تلتها مصر التي استقبلت زيادة ملحوظة بنسبة 15% لتصل إلى 11,6 مليار دولار.

وبينما تضاغت التدفقات الواردة إلى سلطنة عمان لتبلغ 2,4 مليار، اجتذبت كل من العراق وفلسطين والصومال وموريتانيا تدفقات استثمارية محدودة لأسباب جيوسياسية، فقد زادت التدفقات إلى الصومال بمعدل 41% لتصل إلى 141 مليون دولار، والعراق بنسبة 17% لتبلغ 448 مليون دولار تركز معظمها في مشاريع النفط والبتروكيماويات، وفلسطين بنسبة 11% لتصل إلى 21 مليون دولار، وبينما تزايدت بدرجة محدودة للغاية التدفقات الواردة إلى كل من الكويت، لبنان، والمغرب، زادت بدرجة ملحوظة في ليبيا بنسبة 26% (من 2,0 إلى 2,5 مليار دولار)، وتضاعفت في قطر سبع أمثال مستواها في العام السابق (من 159 مليون دولار إلى 1,1 مليار دولار)، أما جيبوتي فقد تزايدت بها (من 164 مليون دولار إلى 195 مليار دولار).

وفي المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعاً في (8) دول عربية إذ انخفضت في اليمن بنسبة 59% لتصل إلى 464 مليون دولار، تليها تونس بنسبة 51% لتصل إلى 1,6 مليار دولار ثم الأردن والبحرين بنسبة 43%، 40%، على التوالي، لتبلغ التدفقات نحو 1,8 مليار دولار في كلا الدولتين. وقد تراجع التدفقات في كل من السودان وسوريا بنفس النسبة تقريبا (31%)، كما تراجع بدرجة محدودة في الجزائر بما نسبته 7% لتبلغ 1,7 مليار دولار، وكذلك في موريتانيا ولكن بدرجة محدودة للغاية.

ويعزو التقرير هذا الاتجاه التصاعدي للتدفقات الواردة للمنطقة العربية في السنوات الأخيرة إلى تضافر عدة عوامل، يأتي على رأسها، إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية بالمليون دولار خلال الفترة (2005-2007)

الدولة	2005	2006	2007	معدل النمو % 2007/2006
فلسطين	47	19	21	11
الكويت	234	122	123	1
الصومال	24	96	141	47
موريتانيا	814	155	153	-1
العراق	515	383	448	17
جيبوتي	59	164	195	19
اليمن	-302	1121	464	-59
سوريا	500	885	600	-32
قطر	1298	159	1138	616
تونس	782	3312	1618	-51
الجزائر	1081	1795	1665	-7
البحرين	1049	2915	1756	-40
الأردن	1774	3219	1835	-43
عمان	1688	1623	2377	46
السودان	2305	3541	2436	-31
ليبيا	1038	2013	2541	26
المغرب	1653	2450	2577	5
لبنان	2791	2739	2845	4
مصر	5376	10042.8	11578	15
الإمارات	10900	12806	13253	3
السعودية	12097	18293	24318	33
إجمالي الدول العربية	45,723	67,853	72,082	6

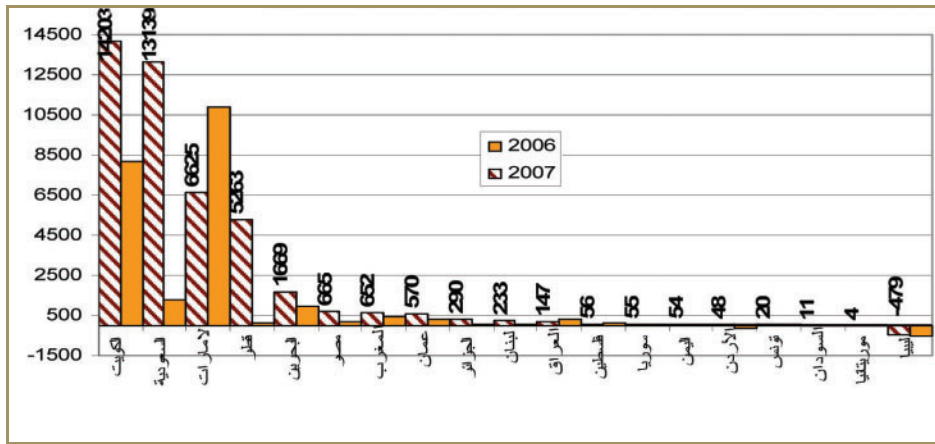
المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكندا). تقرير الاستثمار العالمي 2008

المباشر في عدة دول من المنطقة، وبخاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية والاتصالات. إضافة إلى أن خصخصة تلك الخدمات مثلت عامل جذب لحصص أكبر من الاستثمارات من خلال الشركات عبر الوطنية. وثانيها، تحسن مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة. وثالثها، تواصل ارتفاع أسعار النفط ما أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات إلى الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع النفط والغاز عام 2007. كما جذب الازدهار الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط استثمارات جديدة وتم إبرام العديد من الصفقات الضخمة في إطار عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية.

وأشار التقرير إلى أنه نظرا لانتعاش الاستثمار المحلي في معظم الدول العربية بمعدلات نمو تتجاوز نظيرتها في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة - بدرجة ملحوظة - كنسبة من تكوين رأس المال الثابت في معظم الدول العربية، مما يدل على أن عام 2007 قد شهد تراجع اعتماد معظم الدول العربية على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وزيادة الاعتماد على المدخرات المحلية لتمويل الخطط الاستثمارية المحلية، حيث انخفض عدد الدول العربية التي تتجاوز هذه النسبة إلى سبع دول فقط عام 2007 مقابل تسع دول عام 2006. فعلى سبيل المثال، دعمت أسعار النفط العالمية معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط، مما شجع حكومات تلك الدول، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، على الإنفاق من الإيرادات النفطية المتراكمة على المشاريع الضخمة في قطاع البنى التحتية وبالتحديد في قطاع مياه الشرب والطاقة والخدمات، والتي أخذت غالبا شكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك القطاع الخاص الأجنبي. ومن الجدير بالذكر، أن نسبة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وحدها بلغت 60% من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة العربية عام 2007.



تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من المنطقة العربية



المصدر: الأكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2008، "الشركات عبر الوطنية وخدمات البنية التحتية".

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية بالمليون دولار خلال الفترة (2007-2005)

الدولة	2005	2006	2007	معدل النمو % 2007/2006
ليبيا	128	-534	-479	10
موريتانيا	2	5	4	-20
السودان	..	7	11	57
تونس	13	33	20	-39
الأردن	163	-138	48	135
اليمن	65	56	54	-4
سوريا	61	55	55	0
فلسطين	40	139	56	-60
العراق	89	305	147	-52
لبنان	122	70	233	233
الجزائر	23	35	290	729
عمان	234	328	570	74
المغرب	74	445	652	47
مصر	92	148	665	349
البحرين	1135	980	1669	70
قطر	352	127	5263	4044
الإمارات	3750	10892	6625	-39
السعودية	53	1257	13139	945
الكويت	5142	8207	14203	73
إجمالي الدول العربية	11538	22417	43225	93

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2008

ومن ناحية أخرى، استفادت صادرات الدول العربية من الطلب المرتفع من قبل الدول الأوروبية خلال عام 2007. وجدير بالذكر أن اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومصر قد دخلت حيز التنفيذ خلال العام 2007. ومن المعروف أن الاتفاقية تضمنت العديد من الأحكام حول العديد من البنود، من أهمها: الاستثمارات، الخدمات، الاحتكار، الدعم، حماية حقوق الملكية الفكرية، حركة رؤوس الأموال، المشتريات الحكومية، والتدابير الإجرائية والمؤسسية.

الاتجاهات الدولية للاستثمار الصادر:

أشار التقرير إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر خلال عام 2007 بلغ 1997 مليار دولار مرتفعا عن 1323 مليار دولار في عام 2006 أي بارتفاع مقداره 50,9%. بلغت حصة الدول المتقدمة منها حوالي 1692 مليار دولار (ما نسبته 85% من الإجمالي) وحصة الدول النامية حوالي 253 مليار دولار (ما نسبته 12,7%) ودول الاقتصادات المتحوّلة حوالي 51 مليار دولار (ما نسبته 2,6%). في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات الصادرة حوالي 43,2 مليار دولار أو ما نسبته 2,2% من الإجمالي. وارتفعت التدفقات الصادرة من إحدى عشرة دولة عربية يرصدها التقرير بنسبة 92,9% عن عام 2006 حيث بلغت حينها نحو 22,4 مليار دولار.

شهدت التدفقات الصادرة من (11) دولة عربية ارتفاعات متباينة، واحتلت الكويت المرتبة الأولى عربيا في قائمة الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت التدفقات الصادرة منها ما قيمته 14,2 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبتها 53% مقارنة بالعام 2006، وفي السعودية ارتفعت التدفقات الصادرة منها بدرجة ملحوظة (من 1,3 مليار دولار عام 2006 إلى 13,1 مليار دولار عام 2007)، وكذلك قطر (من 127 مليون دولار إلى 5,3 مليار دولار)، والبحرين (من 980 مليون دولار إلى 1,7 مليار دولار)، وبدرجة أقل من مصر (من 148 مليون دولار إلى 665 مليون دولار) والمغرب (من 445 مليون دولار إلى 652 مليون دولار) وسلطنة عمان (من 328 مليون

التدفقات الواردة	التدفقات الصادرة	المدى
السعودية والإمارات ومصر	الكويت والسعودية	أكثر من 10 مليار \$
-	الإمارات وقطر	أكثر من 5 مليار \$
لبنان وليبيا والمغرب والسودان وعمان	-	من 2 مليار \$ إلى 4,9 مليار \$
قطر والجزائر وتونس والبحرين والأردن	البحرين	من مليار \$ إلى 1,9 مليار \$
العراق وسوريا واليمن	مصر والمغرب وعمان	من 0,5 مليار \$ إلى 0,9 مليار \$
-	الجزائر ولبنان	من 0,2 مليار \$ إلى 0,4 مليار \$
موريتانيا وجيبوتي والصومال والعراق والكويت	-	من 0,1 مليار \$ إلى 0,2 مليار \$
فلسطين	السودان وتونس وموريتانيا والأردن وفلسطين وسوريا واليمن	أقل من 0,1 مليار \$

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكندا). تقرير الاستثمار العالمي 2008

على 4 دول هي الجزائر والكويت وليبيا وقطر.

■ مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع وإمكانات منخفضة) اشتملت على 3 دول هي مصر ولبنان والسودان.

■ مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانات منخفضة) اشتملت على سوريا واليمن والمغرب.

وبمقارنة مصفوفة انكندا لمؤشري الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي

وضع الدول العربية في مؤشري الأداء والإمكانات للتدفقات الواردة:

صنفت ست عشرة دولة عربية وفق تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2007 كالتالي:

■ مجموعة دول الطليعة (أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة): اشتملت على 6 دول هي البحرين والأردن وسلطنة عمان والسعودية وتونس والإمارات.

■ مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض وإمكانات مرتفعة): اشتملت

الفترة		المجموعة
2006 - 2004	2005 - 2003	
البحرين - الأردن - سلطنة عمان - السعودية - تونس - الإمارات	البحرين - الأردن - قطر - الإمارات	مجموعة دول الطليعة (أداء مرتفع - إمكانات مرتفعة)
الجزائر - الكويت - ليبيا - قطر	البحرين - الكويت - ليبيا - سلطنة عمان - السعودية - تونس	مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض إمكانات عالية)
مصر - السودان - لبنان	المغرب - السودان - مصر - لبنان	مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع وإمكانات منخفضة)
المغرب - سوريا - اليمن	سوريا - اليمن	مجموعة دول الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانات منخفضة)

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكندا). تقرير الاستثمار العالمي 2008

دولار إلى 570 مليون دولار) والجزائر (من 35 مليون دولار إلى 290 مليون دولار) وارتفعت ارتفاعاً طفيفاً التدفقات الصادرة من كل من لبنان والأردن والسودان.

وفي المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة تراجعاً في (6) دول عربية حيث انخفضت التدفقات الصادرة من الإمارات (من 10,9 مليار دولار في عام 2006 إلى 6,6 مليار دولار في عام 2007) والعراق (من 305 مليون دولار إلى 147 مليون دولار) وفلسطين واليمن وتونس. في حين ظلت التدفقات الصادرة من كل من سوريا وموريتانيا عند نفس مستواها تقريباً. ولم تتوفر معلومات عن التدفقات الصادرة من كل من الصومال وجيبوتي في تقرير العام.

ويوضح الجدول التالي مدى التباين الكبير فيما بين مجموعة الدول العربية من حيث قدرتها على اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من العالم الخارجي خلال عام 2007. ومدى مساهمتها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة منها إلى بقية دول العالم والتي من ضمنها بطبيعة الحال تلك التدفقات المتجهة إلى الدول العربية الأخرى:

الشركات عبر الوطنية في الدول العربية:

وفق قاعدة البيانات التي ترصدها انكندا للتوزيع الجغرافي للشركات عبر الوطنية. بلغ عدد هذه الشركات الأم (الرئيسية) في الدول العربية 537 شركة من أصل 79 ألف شركة على مستوى العالم. إلى جانب 5006 شركة شقيقة وفرعية من أصل 795 ألف شركة شقيقة وفرعية على مستوى العالم. تتركز في تونس (142 شركة رئيسية و2895 شركة شقيقة وفرعية) وسلطنة عمان (92 شركة رئيسية و49 شركة شقيقة وفرعية) والإمارات (89 شركة رئيسية و916 شركة شقيقة وفرعية) والسعودية (67 شركة رئيسية و184 شركة شقيقة وفرعية) والكويت (45 شركة رئيسية و31 شركة شقيقة وفرعية) ولبنان (28 شركة رئيسية و63 شركة شقيقة وفرعية) والمغرب (4 شركات رئيسية و348 شركة شقيقة وفرعية). مصر (10 شركات رئيسية و271 شركة شقيقة وفرعية).



■ تراجع وضع دولتين هما قطر (من مجموعة دول الطليعة إلى مجموعة الدول دون إمكاناتها). والمغرب (من مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها إلى مجموعة الأداء المنخفض) كما هو مبين في الجدول أدناه:

المصنفة: حيث جاءت كل من البحرين والأردن والإمارات (في مجموعة دول الطليعة). والجزائر والكويت وليبيا (في مجموعة الدول دون إمكاناتها) وكل من السودان ومصر ولبنان (في مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها) وسوريا واليمن (في مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض).

المباشر للفترة الحالية (2004-2006) مع الفترة السابقة (2003-2005) تبيان الآتي:

■ تحسن وضع ثلاث دول هي سلطنة عمان والسعودية وتونس (انتقلت من مجموعة الدول دون إمكاناتها إلى مجموعة دول الطليعة).

■ حافظت 11 دولة عربية على مواقعها في

مقالات:

صندوق النقد الدولي يشيد بدور دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد العالمي

2007. وينبغي النظر إلى آخر التطورات من زاوية ضرورة إعادة هيكلة القطاع المالي وضبط أوضاعه. كشرط أساسي لاستعادة فعاليته المعهودة. وفي نفس الوقت، لم يستبعد الصندوق حدوث المزيد من الاضطرابات المالية الحادة نتيجة لسرعة هذه الأحداث واتساع نطاقها مما أدى إلى زيادة أجواء عدم اليقين السائدة في الوقت الحالي. وفي هذا الشأن، رحب الصندوق بالتدابير التي اتخذتها البنوك المركزية للإسهام في زيادة السيولة. وتشير توقعات الصندوق إلى انخفاض النمو العالمي إلى حوالي 4٪ في عام 2008. الأمر الذي يعكس تباطؤ النشاط في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وبعض التراجع في وتيرة النمو في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. إلا أن الصندوق لا يزال يتوقع حدوث انتعاش تدريجي في النمو العالمي خلال عام 2009. وإن كانت التطورات التي شهدتها النصف الأول من شهر سبتمبر 2008 تشكل خطراً محتملاً آخر على الآفاق المتوقعة.

وقد ارتفع معدل التضخم إلى أعلى مستويات على مدار العقد الماضي في كل من الدول المتقدمة والصاعدة مدفوعاً في الأساس بطفرة أسعار النفط والمواد الغذائية. ويتعين أن تستجيب السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف استجابة ملائمة وسريعة إزاء تزايد المخاطر التضخمية.

حيث حرص على إعطاء دفعة للاستثمارات النفطية، زيادة الشفافية، الحد من المضاربة في تجارة النفط. تعزيز بيانات السوق النفطية، توثيق التعاون بين شركات النفط الدولية والوطنية وتحسين فرص الحصول على التقنية العالية والمتقدمة في هذا المجال. وتمثل الزيادات في إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية دلائل جديرة بالترحيب بما يدعم اتجاه توقعات السوق نحو الثبات.

وأضاف، لقد أثبتت القطاعات المصرفية والمالية في دول المجلس قدرتها على الصمود في مواجهة التقلبات المالية، وإن كانت أسواق الأسهم قد شهدت بعض الهبوط.

كما رحب الصندوق بدور صناديق الثروة السيادية، ومنها صناديق تنتمي إلى دول المجلس. في تحقيق الاستقرار بما تتيحه من مصادر طويلة الأجل للحصول على رأس المال. ومن المتوقع أن يعمل تشجيع المزيد من الشفافية في عمليات هذه الصناديق، على نحو ما ورد بالبادئ الطوعية التي اقترحتها مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، على دعم إقامة بيئة تتسم بالانفتاح والاستقرار للاستثمارات الدولية.

وقد أوضح الصندوق أن آفاق النمو العالمي تأثرت سلباً بالصعوبات التي واجهت القطاع المالي الأمريكي منذ منتصف العام

في إطار العلاقات طويلة الأمد بين دول مجلس التعاون الخليجي وصندوق النقد الدولي، صرح السيد دومينيك ستراوس، مدير عام صندوق النقد الدولي، بتاريخ 17 سبتمبر 2008 في اعقاب اجتماعه في مدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية، مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بأن دول مجلس التعاون الخليجي تضطلع بدور مهم في تحقيق استقرار أسواق النفط العالمية والمالية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى مشاريعها الاستثمارية الضخمة التي تهدف إلى التوسع في طاقة إنتاج وتكرير النفط. كما أن النمو القوي الذي تشهده واردات تلك الدول يساعد على دعم الجهود الدولية الرامية إلى خفض الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية.

وقد أثنى الصندوق أيضاً على جدول أعمال السياسات المتفق عليه بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وخبراء الصناعة النفطية المنبثق عن اجتماع يونيو 2008 الذي عقد بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية،

المشتركة في العام الحالي. مع اتخاذ خطوات لإرساء الركائز المؤسسية والتشغيلية اللازمة لاعتماد عملة موحدة. ويواصل صندوق النقد الدولي العمل مع دول مجلس التعاون الخليجي. كما قدم لها المساعدة الفنية في العديد من مجالات خبرته المتخصصة بغية التحضير للاتحاد النقدي. مبديا استعداداه لتقديم المزيد من الدعم لجهود التكامل النقدي. إلا أن الصندوق عاد وأشار إلى التحديات التي تواجه دول المجلس في سبيل إقامة الاتحاد النقدي بحلول 2010. حيث لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتيسير تطبيق العملة الموحدة. ومن العوامل الحاسمة في هذا المسعى التغلب على الضغوط التضخمية الحالية. وبلورة رؤية واضحة لسلطات البنك المركزي المشترك المزمع إنشاؤه. واختيار نظام لسعر صرف العملة الموحدة. وتنسيق الهياكل والقواعد التنظيمية المالية.

معظم دول المجلس معدلات تجاوزت ما نسبته 10٪.

وأضاف الصندوق. أنه ثمة دلائل على تراجع أسعار الغذاء وتحسن سعر صرف الدولار مقابل اليورو وانتهاء العمل بالسياسة النقدية التوسعية في الولايات المتحدة. وهو ما يدعم توقعات الصندوق التي تشير إلى انحسار تدريجي للضغوط التضخمية في مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أيضا أن تنحسر الضغوط التضخمية الناجمة عن اختناقات جانب العرض في ظل التقدم نحو تحقيق التوسع في الطاقة الاستيعابية. غير أن الأمر قد يتطلب النظر في ترتيبات بديلة لسعر الصرف تتيح استخدام السياسة النقدية في مكافحة التضخم إذا ما استمرت الضغوط التضخمية لفترة طويلة.

كما أثنى الصندوق على ما حققته دول مجلس التعاون الخليجي من تقدم في مسار التكامل الاقتصادي. بما في ذلك إطلاق السوق

فغياب التنسيق الفعال بين هذه السياسات يمكن أن يؤدي إلى تقويض الجهود المبذولة لتعزيز النمو والحد من الفقر على المدى المتوسط.

وكانت الزيادات الكبيرة في أسعار النفط - رغم تراجعها بشدة في الأيام الأخيرة - بمثابة نعمة ونقمة في آن واحد بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط. فالإيرادات النفطية الوفيرة تدفع عجلة الاستثمار والنمو. ولكنها تعمل أيضا على تصاعد الضغوط التضخمية عند ارتفاع الطلب المحلي في ظل وجود اختناقات العرض والطاقة الإنتاجية. وقد تجاوز متوسط النمو في دول مجلس التعاون الخليجي 5٪ في عام 2007 ومن المتوقع أن يظل قويا في 2008 وما بعده. وكان القطاع غير النفطي قاطرة النمو الأساسية. تدعمه الإصلاحات الإيجابية التي تستهدف زيادة توظيف العمالة ورفع الإنتاجية وتنويع الاقتصاد. وفي نفس الوقت. بلغ التضخم في

مؤشرات:

مؤشر سهولة أداء الأعمال 2009. خمس سنوات من الإصلاحات

توظيف العاملين. مؤشر تسجيل الممتلكات. مؤشر الحصول على الائتمان. مؤشر حماية المستثمر. مؤشر دفع الضرائب. مؤشر التجارة عبر الحدود. مؤشر انفاذ العقود. ومؤشر إغلاق المشروع.

وضع الدول في المؤشر

حافظت سنغافورة على تصدرها مؤشر سهولة أداء الأعمال للعام الثالث على التوالي. تلتها في المراكز العشرة الأولى كل من نيوزيلندا. الولايات المتحدة. هونغ كونغ. الدانرك. المملكة المتحدة. أيرلندا. كندا. استراليا. والنرويج. بينما حلت كل من النيجر. أريتريا. فنزويلا. تشاد. ساو تومي وبرينسيبي. بوروندي. جمهورية الكونغو. غينيا بيساو. جمهورية إفريقيا الوسطى. وجمهورية الكونغو الديمقراطية. في المراكز العشرة الأخيرة.

يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال. منذ العام 2004. الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال. من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال. وقد تم رصد 1000 إجراء إصلاحي منذ ذلك الحين. وللسنة الخامسة على التوالي. تصدر دول إقليم أوروبا الشرقية ووسط آسيا جميع الأقاليم الاقتصادية الأخرى على المستوى العالمي في انتهاج الإصلاحات ذات الصلة ببيئة أداء الأعمال فيها. وقد شهد العام المالي 2008/2007 (نهائيتي يونيو 2007 و 2008) أكبر عدد من الإصلاحات. مقارنة بالفترات السابقة. حيث نفذت 113 دولة خلال تلك الفترة 239 إصلاحا.

جديدة هذا العام منها دولتين عربيتين (البحرين وقطر). حيث غطى المؤشر 181 دولة منها 19 دولة عربية. مقارنة بـ 178 دولة منها 17 دولة عربية عام 2008.

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب من عشرة مؤشرات فرعية: مؤشر تأسيس المشروع. مؤشر استخراج التراخيص. مؤشر

وبالمثل. شهد جزء كبير من دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنفيذ إصلاح واحد على الأقل في تلك الدول. أما إقليم جنوب آسيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الـ OECD) فلم تحقق أي تقدم في هذا الشأن مقارنة بالعام 2008.

امتد الغطاء الجغرافي ليشمل 3 دول



سهولة أداء الأعمال 2009

الترتيب عالمياً		الدولة	الترتيب عربياً
2008 178 دولة	2009 181 دولة		
23	16	السعودية	1
-	18	البحرين	2
-	37	قطر	3
68	46	الإمارات	4
40	52	الكويت	5
49	57	سلطنة عمان	6
88	73	تونس	7
113	98	اليمن	8
85	99	لبنان	9
80	101	الأردن	10
126	114	مصر	11
129	128	المغرب	12
117	131	فلسطين	13
125	132	الجزائر	14
137	137	سوريا	15
143	147	السودان	16
141	152	العراق	17
146	153	جيبوتي	18
157	160	موريتانيا	19

تبسيط متطلبات مستندات الاستيراد والتصدير وتخفيض مدة الاستيراد.

في سلطنة عمان. بدأ العمل الفعلي بنظام النافذة الشاملة لدى وزارة التجارة والصناعة، وتم إلغاء 3 إجراءات لتأسيس الأعمال واختصار المدة اللازمة له بإلغاء 21 يوماً.

وتصدرت السعودية الإقليم بمواصلة الإصلاحات التي شملت هذا العام تسهيل إجراءات التسجيل التجاري وإلغاء 80٪ من رسومه وتخفيض المدة اللازمة له، تعزيز حماية صغار المستثمرين، تسريع إجراءات تسجيل الملكية باستخدام النظام الآلي. كما انفردت السعودية، إقليمياً، بإدخال إصلاحات

المتعاقد وإقرارها قبل إتمامها. وبفضل البنك المركزي أصبح من حق المقترضين التحقق من بياناتهم لدى مكاتب الائتمان الخاصة.

في الأردن، تم تخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع جديد بنسبة 97٪.

في لبنان، أدخلت تسهيلات على إجراءات التسجيل، تم تخفيض المدة اللازمة لتأسيس الأعمال من 46 إلى 11 يوماً وتم إلغاء احد إجراءات التأسيس.

في المغرب، أصبح من حق المقترضين التأكد من صحة بياناتهم حول مدى أهليتهم للحصول على الائتمان، وتم تخفيض ضريبة دخل الشركات من 35٪ إلى 30٪، كما تم

الدول العشر الأوائل تطبيقاً للإصلاحات في تقرير بيئة أداء الأعمال 2009

تصدرت أذربيجان الدول العشر الأوائل تطبيقاً للإصلاحات خلال العام المالي 2007/2008 وهي: ألبانيا، جمهورية القيرغيز، بيلاروس، السنغال، بوركينا فاسو، بوتسوانا، كولومبيا، جمهورية الدومينيكان، ومصر. وقد سيطر إقليمياً شرق أوروبا ووسط آسيا على قائمة الإصلاحات لهذا العام.

تفاصيل الإصلاحات في الدول العربية

نفذت 12 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 27 إصلاحاً في بيئة أداء الأعمال لهذا العام، كان أهمها وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، الإصلاحات في مجال تأسيس الأعمال/المشروع.

ففي جيبوتي، تم تنفيذ إصلاحات في مجال التجارة عبر الحدود من خلال تحسين إدارة الموانئ وتخفيض المدة الزمنية اللازمة للاستيراد من 18 إلى 16 يوماً، وتخفيض عدد مستندات التصدير من 8 إلى 5، ومستندات الاستيراد من 6 إلى 5.

في مصر، التي أدرجت من جديد وللمرة الثالثة، على قائمة أكثر عشر دول تطبيقاً للإصلاحات، وإن كانت هذه المرة في المرتبة العاشرة (عالمياً) لكنها تصدر دول الإقليم لهذا العام، فقد تم تنفيذ عدة إصلاحات في بيئة الأعمال شملت تخفيض الحد الأدنى لرأس المال بأكثر من 80٪، إلغاء الرسوم القضائية، أتمتة تسجيل الضريبة، تخفيض عدد الإجراءات والمدة الزمنية اللازمة لإصدار تراخيص البناء من خلال العمل بنظام النافذة الشاملة للحصول على الموافقات، تسهيل إجراءات تسجيل الملكية، تخفيض المدة الزمنية لنقل الملكية في القاهرة من 193 إلى 72 يوماً، تطوير مرافق ميناء الإسكندرية وتسريع إجراءات التخليص الجمركي وتخفيض مدة التصدير والاستيراد، إضافة إلى ذلك، صدرت قوانين جديدة لإدراج الشركات في سوق الأسهم في القاهرة عززت من الحماية لصغار المستثمرين حيث تقوم هيئة مستقلة بتقييم الصفقات بين الأطراف

المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال 2009"

الترتيب عالميا 181 دولة											
إغلاق المشروع	إنفاذ العقود	التجارة عبر الحدود	دفع الضرائب	حماية المستثمر	الحصول على الائتمان	تسجيل الممتلكات	توظيف العاملين	استخراج التراخيص	تأسيس المشروع	الدول	الترتيب عربيا
57	137	16	7	24	59	1	45	50	28	السعودية	1
25	113	21	15	53	84	18	26	14	49	البحرين	2
31	98	36	2	88	131	54	88	27	57	قطر	3
141	145	14	4	113	68	11	47	41	113	الإمارات	4
66	94	104	9	24	84	83	43	82	134	الكويت	5
63	105	119	8	88	123	19	24	133	76	سلطنة عمان	6
32	72	38	106	142	84	55	113	101	37	تونس	7
87	41	126	138	126	172	48	69	33	50	اليمن	8
121	118	83	45	88	84	102	58	121	98	لبنان	9
93	128	74	22	113	123	115	52	74	131	الأردن	10
128	151	24	144	70	84	85	107	165	41	مصر	11
64	112	64	119	164	131	117	168	90	62	المغرب	12
181	122	85	25	38	163	80	109	149	166	فلسطين	13
49	126	118	166	70	131	162	118	112	141	الجزائر	14
84	174	111	99	113	178	71	122	132	124	سوريا	15
181	143	139	67	150	131	35	144	135	107	السودان	16
181	148	178	43	113	163	43	67	111	175	العراق	17
132	159	35	61	177	172	134	137	99	173	جيبوتي	18
148	84	158	174	142	145	61	123	142	143	موريتانيا	19

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2009 / مجموعة البنك الدولي

الموقع الشبكي: www.doingbusiness.org

ملاحظة: يغطي الجدول بيانات الفترة من ابريل 2007 حتى يونيو 2008

سلبية) التي يجمعها من البنوك الأخرى ثم يوزعها، وأصبح بإمكان الأفراد والشركات تدقيق صحة بياناتهم الائتمانية في كافة المكاتب التابعة للبنك المركزي، كما مكنت وزارة المالية الشركات من معرفة قيمة الضرائب المستحقة عليها بدقة قبل تسديدها لدى المكاتب الضريبية. إلا أن فرض متطلب مرافقة موظف من هيئة الجمارك لأية شحنة تصل الميناء، يعتبر تعقيدا للتجارة عبر الحدود.

السماح بدخول بنوك أجنبية خاصة جديدة الى السوق السورية.

في تونس، إحدى أكثر الدول تنفيذا للإصلاحات، تم تخفيض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع جديد، وتقديم المزيد من الحماية لصغار المستثمرين وتمكينهم طلب إلغاء الصفقة التي تضر بمصالحهم، وكثف البنك المركزي من حجم المعلومات الائتمانية التفصيلية (إيجابية/

في مجال تصفية/إغلاق الأعمال من خلال فرض التقيد بمواعيد صارمة لإعلان الإفلاس وبالتالي تسريع بيع أصول المدينين بالمزادات العلنية.

في سوريا، تم، بموجب قانون تجاري جديد، استبعاد المحامين والحكّمة من عملية تأسيس الأعمال، وتم تعديل ضريبة التسجيل، وتسريع إصدار خطابات الاعتماد وتقليص المدة الإجمالية للاستيراد والتصدير من خلال

(18). قطر (37)، الإمارات (46)، الكويت (52)، سلطنة عمان (57)، تونس (73)، اليمن (98)، لبنان (99)، والأردن (101).

وبالمقارنة مع العام 2008، سجلت 6 دول عربية تحسناً بدرجات متفاوتة (السعودية، الإمارات، تونس، اليمن، مصر، المغرب). في حين سجلت 10 دول عربية تراجعاً بدرجات متفاوتة (الكويت، سلطنة عمان، لبنان، الأردن، فلسطين، الجزائر، السودان، العراق، جيبوتي وموريتانيا). فيما حافظت سوريا على ترتيبها ودخلت كل من البحرين وقطر المؤشر للمرة الأولى وبمراكز متقدمة.

لهذا العام والذي وضع اليمن في ترتيب عالمي متقدم بنحو 25 نقطة، وأصبح من السهل الحصول على التراخيص والتسجيل لدى غرفة التجارة ودفع الضريبة، في مكان واحد. إضافة إلى ذلك تم تخفيض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع جديد وفقاً للتشريعات الصادرة في هذا الشأن.

أما باقي الدول العربية ووفقاً لتقرير بيئة أداء الأعمال 2009 فلم تقم بأية إصلاحات تذكر لتحسين بيئة أعمالها.

وضع الدول العربية في المؤشر

حافظت السعودية على تصدرها المؤشر عربياً بترتيب عالمي متقدم للغاية لهذا العام (16)، وتلتها في المراكز العشرة الأولى البحرين

في الإمارات. بدأ مكتب الإمارات الائتماني بجمع المعلومات الائتمانية الخاصة بالمقترضين من الأفراد والشركات، مما سمح بإمكانية الإشراف بشكل أفضل على حجم مديونيات البنوك والمقترضين.

في فلسطين، بدأ العمل بنظام إدارة المعلومات في التسجيل التجاري، مما اختصر 43 يوماً من المدة اللازمة لتأسيس المشروع الجديد، وأتاح البنك المركزي على الإنترنت نظاماً يمكن المقترضين من الاطلاع على المعلومات الائتمانية، إلا أن فرض رسوم على تراخيص البناء زاد من التكلفة الكلية بنسبة 20٪، مما يشكل تعقيداً.

في اليمن، بدأ العمل بنظام النافذة الشاملة، كأحد الإجراءات الإصلاحية المنفذة

مؤشرات:

مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2008

المتغيرات المتعددة التي تسهل أو تحفز تنافسية السفر والسياحة وهي:

- 1 مؤشر الإطار التنظيمي للسفر والسياحة. يرصد العناصر ذات الصلة بالسياسات الحكومية المتبعة وتشمل: الصيغ القانونية والإجرائية، الاستدامة البيئية، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، وأولويات السياحة والسفر.
- 2 مؤشر بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية، يرصد العناصر المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال والبنية التحتية لكل اقتصاد، ويشمل، إلى جانب تنافسية الأسعار المحلية للاقتصاد المعني، البنية التحتية لكل من قطاع النقل الجوي، والنقل البري، قطاع السياحة وقطاع المعلومات والاتصالات.
- 3 مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسفر والسياحة، وتشمل العنصرين البشري والثقافي في الموارد التي يتمتع بها كل اقتصاد (موارد بشرية، جاذبية السفر والسياحة، والموارد الطبيعية والثقافية).

في بياناته إلى مصادر عامة، مؤسسات دولية للسفر والسياحة، خبراء السفر والسياحة، نتائج استطلاعات الرأي، ونتائج مسوحات سنوية شاملة أجراها منتدى الاقتصاد العالمي بالتعاون مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في البلدان التي غطاها التقرير.

ويتألف مؤشر Travel and Tourism Competitiveness Index (TTCI)، الذي أصبح بعد إدخال بعض التعديل على بياناته ومكوناته، يتكون من 14 عنصراً لقياس تنافسية السفر والسياحة وهي: القوانين والإجراءات، الاستدامة البيئية، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، أولويات السفر والسياحة، البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل البري، البنية التحتية للسياحة، البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، تنافسية أسعار السفر والسياحة، الموارد البشرية، جاذبية السفر والسياحة، الموارد الطبيعية، والموارد الثقافية.

وتدخل العناصر الأربعة عشر ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية على نطاق أوسع تتضمن

أصبحت صناعة السفر والسياحة قطاعاً رئيسياً في الاقتصاد العالمي ومحفزاً هاماً للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل عالمياً. وتعتبر هذه الصناعة إحدى أسرع الصناعات نمواً من حيث كونها مورداً للعملة الأجنبية وتوفير فرص عمل جديدة، ويوفر المناخ الملائم للسفر والسياحة فرصاً هامة للدول لرفع مستوياتها المعيشية وبخاصة في الدول النامية، والحد من وطأة الفقر. وقد صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، التقرير الثاني لتنافسية السفر والسياحة تحت عنوان "الموازنة بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية". ويستمد التقرير، الذي يغطي بيانات العام 2007، أهميته من كونه أداة قيمة للحكومات ورواد الأعمال للتغلب على الصعوبات التي تواجه التنافسية في عالم السفر والسياحة، وتحقيق الفائدة القصوى من تطوير هذا القطاع.

يقيس مؤشر السفر والسياحة الذي يتضمنه التقرير، مدى تنافسية الدول في هذا المجال، وذلك من خلال قياس أدائها ضمن مكونات هذه الصناعة عالمياً. ويستند المؤشر

وضع الدول العربية في مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2008

المؤشرات الفرعية						المؤشر الكلي			
الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية		بيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية		الإطار التنظيمي					
الرصيد	الترتيب عاليا	الرصيد	الترتيب عاليا	الرصيد	الترتيب عاليا	الرصيد	الترتيب عاليا	الدولة	الترتيب
3.92	65	4.50	35	4.90	43	4.44	37	قطر	1
4.08	57	3.86	49	5.28	25	4.41	39	تونس	2
3.62	89	4.69	27	4.87	44	4.39	40	الإمارات	3
3.88	69	4.64	28	4.36	68	4.29	48	البحرين	4
3.92	64	3.64	60	5.06	36	4.21	53	الأردن	5
3.86	70	3.47	69	4.54	58	3.96	66	مصر	6
3.81	72	3.32	75	4.59	55	3.91	67	المغرب	7
3.54	96	3.70	58	4.07	88	3.77	76	سلطنة عمان	8
3.43	107	3.78	55	3.83	106	3.68	82	السعودية	9
3.31	119	3.82	53	3.88	105	3.67	85	الكويت	10
3.55	95	2.93	97	4.26	74	3.58	94	سوريا	11
3.52	98	2.97	93	4.01	99	3.50	102	الجزائر	12
3.43	106	2.66	115	4.26	75	3.45	104	ليبيا	13
3.11	125	2.59	120	3.60	117	3.10	122	موريتانيا	14

المصدر: www.weforum.org

(66). المغرب (67). سلطنة عمان (76).
السعودية (82) والكويت (85).

وبالمقارنة مع العام 2007. سجلت عشر دول (قطر، تونس، الإمارات، البحرين، الأردن، مصر، المغرب، الكويت، الجزائر وموريتانيا) تراجعاً بنسب متفاوتة في ترتيبها عالياً. رغم تحسن ترتيب بعضها عربياً، فيما دخلت كل من (السعودية، سلطنة عمان، سوريا وليبيا) ضمن تغطية المؤشر لأول مرة.

الدول العربية في المؤشر

غطى المؤشر لهذا العام 130 دولة في العالم، منها 14 دول عربية، مقارنة بـ124 دولة منها 10 دول عربية للعام 2007 حيث دخلت ستة دول جديدة منها أربع دول عربية. وقد تصدرت قطر المؤشر بحصولها ضمن المؤشر الكلي على الترتيب (37) عالياً، تلتها على التوالي كل من: تونس بالترتيب (39)، الإمارات (40)، البحرين (48)، الأردن (53)، مصر

دول العالم في المؤشر

تصدرت سويسرا المؤشر وتلتها في المراتب العشر الأولى على التوالي (النمسا، ألمانيا، استراليا، اسبانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، السويد، كندا وفرنسا). فيما حلت كل من (إثيوبيا، موريتانيا، موزامبيق، بوركينافاسو، نيجيريا، الكامرون، بنغلاديش، بوروندي ليسوتو وتشاد) في المراتب العشر الأخيرة على التوالي.



وضع الدول العربية في مؤشر تنافسية السفر والسياحة للعامين 2007 و 2008

المؤشر الكلي			المؤشر الكلي			
الرصيد	الترتيب عالميا 2007	الدولة	الرصيد	الترتيب عالميا 2008	الدولة	الترتيب عربيا
5.09	18	الإمارات	4.44	37	قطر	1
4.75	34	تونس	4.41	39	تونس	2
4.71	36	قطر	4.39	40	الإمارات	3
4.52	46	الأردن	4.29	48	البحرين	4
4.45	47	البحرين	4.21	53	الأردن	5
4.27	57	المغرب	3.96	66	مصر	6
4.24	58	مصر	3.91	67	المغرب	7
4.08	67	الكويت	3.77	76	سلطنة عمان	8
3.71	92	موريتانيا	3.68	82	السعودية	9
3.67	93	الجزائر	3.67	85	الكويت	10
			3.58	94	سوريا	11
			3.50	102	الجزائر	12
			3.45	104	ليبيا	13
			3.10	122	موريتانيا	14

المصدر: www.weforum.org

تود المؤسسة أن تعلم المتعاملين معها وشركائها الاقتصاديين الكرام عن تغيير أرقام الهاتف في دولة المجر (الكويت). إذ سيتم إضافة الرقم (2) لكل أرقام الهواتف الأرضية والفاكسات ابتداء من تاريخ 17 أكتوبر 2008 حيث تصبح الأرقام كالتالي:

الرقم قبل التعديل	الرقم بعد التعديل	هاتف
+965 4959000/555	+965 24959000/555	
الرقم قبل التعديل	الرقم بعد التعديل	فاكس
+965 4959596/7	+965 24959596/7	

للاطلاع على قائمة الهواتف يرجى زيارة الموقع الشبكي للمؤسسة www.dhaman.org

مع خالص الشكر والتقدير

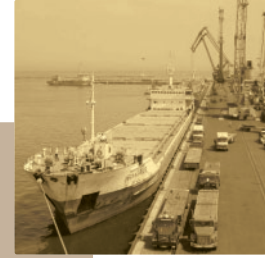


لتأمين عملياتكم الإيجارية عبر الحدود...

لتأمين ائتمان صادراتكم إلى جميع دول العالم...

لتأمين مصرفكم عند تعزيز خطابات الاعتماد...

لضمان استثماراتكم العربية...



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation

سندكم للنجاح